

Roadmap to registering
an association in Germany

RRANG

2022

تسجيل جمعية في ألمانيا

دليل شامل للمنظمات الفنية والثقافية الدولية
الراغبة بالتسجيل بصفتها "Eingetragener Verein"
أو "e.V" في ألمانيا



NAWRAS
FOR THE ARTIST



ناس · NAAS

قائمة المحتوى

معلومات أساسية

المقدمة

الجمعية غير المسجلة والجمعية المسجلة
الجمعية غير المسجلة
الجمعية المسجلة

هيكلية الجمعية المسجلة
الأعضاء

من يمكنه أن يكون عضوًا (مؤسسًا)؟
تفادي تسجيل "جمعية أجنبية"
الأعضاء المؤسسون والأعضاء

دور الجمعية العامة

دور مجلس الإدارة
مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة القانونية
المسؤولية الخارجية
المسؤولية الداخلية
كيف نحدّ من المخاطر؟
دور الإدارة

عملية التأسيس - دليل مفصل
النظام الأساسي: الدور والصياغات

غرض الجمعية

الصفة غير الربحية (Gemeinnützigkeit)
مميزات الصفة غير الربحية
إدراج الدخل في جمعية غير ربحية

الاجتماع التأسيسي والبروتوكول
التفاعل مع الكيانات الخارجية

ما علّمنا إياه تجاربنا
الملحق 1: دراسة حالة
الملحق 2: دراسة حالة

المحاسبة والإدارة المالية في الجمعية المسجلة
المحاسبة

الإدارة المالية والتنظيم الإداري
المصطلحات المتكررة

في الختام

معلومات أساسية

في السنوات الأخيرة، أنشأت عدّة منظمات دولية لنفسها مقرّاً في برلين، وتشكّل منظمات من العالم العربي جزءاً كبيراً منها، تعمل على حركات متقاطعة بين السينما والفن والمجتمع والثقافة. تسجّل بعضها في البلدان الناطقة بالعربية من قبل، لكنهم اختاروا برلين كمكان تجتمعهم، وملاً يسهم بازدهار مشاريعهم دون الاضطرار إلى مواجهة قيود الاضطرابات السياسية والاقتصادية في بلدانهم. أمّا البعض الآخر فقد تطوّر من مشاريع إلى منظمات فاختراروا برلين مكاناً لتسجيلهم كمركز للمنظمات غير الحكومية المتشابهة في التفكير والناطقة بالعربية.

عندما قرّر موقع جيم - الذي بدأ كمشروع - التسجيل كجمعية مسجّلة (e.V.) في برلين، كانت المعلومات حول الخطوات والتحديات المختلفة لعملية التسجيل بالكاد متوافرة باللغة الإنجليزية. لذلك، بحث الفريق عن دعم خبيرة لصياغة خريطة طريق حول عملية التسجيل، والتي تشكّل أساس المستند الذي نشاركه معكم/نّ اليوم.

وإدراكاً منهم لهذه الفجوة الكبيرة في المعلومات المتاحة للجمهور، اجتمعت منظمّتي "ناس" و"نورس" (اللتان تأسستا بنجاح في برلين) وموقع جيم لوضع دليل من شأنه تسهيل عملية التسجيل كجمعية مسجّلة أو e.V. في ألمانيا للمنظمات الأخرى أو المجموعات غير الناطقة بالألمانية المهتمة بهذا الموضوع.

الدليل الذي بين أيديكم/ن اليوم هو ثمرة التعاون المذكور. فقد قمنا هنا بجمع رؤيتنا وخبراتنا وتلك التي شاركتها معنا المنظمات الأخرى، وطابقنا هذه المدخلات مع المعلومات الواردة من خلال المحادثات مع المحامين والمستشارين الضريبيين، بالإضافة إلى المعلومات المتوافرة على المواقع الرسمية عبر الإنترنت. وعلى الرغم من عدم امتلاك مؤلّف المستند الأصلي ولا أي من المنظمات الثلاث خلفية قانونية، إلا أن هدفنا هو تقديم معلومات قيّمة لمساعدتكم/ن في فهم العملية وتسهيل العمل في المستقبل.

وأخيراً، نأمل أن يُترجم هذا الدليل إلى لغاتٍ أخرى وسنساعدكم/نّ إذا تطوّعتم/نّ لترجمته إلى لغتكم/نّ.

ونخصّ بالشكر ماريون شميدت، مؤلفة "خارطة طريق نحو الإستقلالية" النسخة الأولى والتأسيسية لهذا الدليل والذي تم تكليفها بإعداده من قبل معهد جوته في عام ٢٠٢٠ خصيصاً لموقع "جيم".

هذا الدليل التشاركي من إعداد ناس e.V. و جيم و نورس e.V. أصدر في نسخته الأولى عام ٢٠٢٢

مساعد محرر: سابين أبي صابر، أمل ديب، داليه عثمان، هيلينا ماتششر وفرات أبو هشهش
كتابة دراسة حال "نورس": زين صالح
كتابة دراسة حال "ناس": فرات أبو هشهش
ترجمة إلى اللغة العربية: إلهام خربطلي
مدقق لغوي - اللغة الإنجليزية: روبير أولشنا
مدقق لغوي - اللغة العربية: أمل ديب
تصميم غرافيكي: أبراهام زيتون

الدليل متوفر تحت رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-NC-SA 4.0). بموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ وتوزيع ونقل العمل لأي وسط أو شكل بالإضافة إلى التعديل أي المزج، التحويل، والإضافة على العمل، شرط أن لا تستخدم هذا العمل لأغراض تجارية وأن تنسب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة. إذا قمت بأي تعديل، تغيير، أو إضافة على هذا العمل، فيجب عليك توزيع العمل الناتج بنفس شروط ترخيص العمل الأصلي.

للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة [رابط الترخيص](#).

المقدمة
الجمعية غير المسجلة والجمعية المسجلة
هيكلية الجمعية المسجلة
دور الجمعية العامة
عملية التأسيس - دليل مفصل
غرض الجمعية
الاجتماع التأسيسي والبروتوكول
المحاسبة والإدارة المالية في الجمعية المسجلة
ما علمتنا إياه تجاربنا
في الختام

عن "نورس"

"نورس" هي جمعية غير ربحية تأسست في برلين عام ٢٠١٧، تسعى إلى ضمان استمرارية الفن المهاجر والثقافة الأجنبية في ألمانيا. تدعم مؤسسة نورس الفنانين المهاجرين عبر استحداث الفرص وتيسير الشراكات، ضمن مناخ حرّ ومضياف يساعد الفنان المحترف على متابعة عمله الفني بشكل مستقل وبالشراكة مع غيره ضمن عملية تواصل واعية وندية وعادلة ومجدية بطريقة فعّالة ومؤثرة في بيئته الجديدة في ألمانيا.

nawras.org/2021



عن "ناس"

شبكة الشاشات العربية البديلة "ناس" هي جمعية ألمانية غير ربحية مسجلة بصفة (.e.V.) وتضم حالياً ٢١ مشترك في ١١ بلد. تدعم الشبكة التعاون والتضامن الطويل الأمد بين كوكبة من الفضاءات السينمائية غير الحكومية في المنطقة الناطقة باللغة العربية، مبادرات تسعى من خلال برمجتها وفعاليتها ومساحاتها واستراتيجيات تواصلها مع جمهورها لدعم ثقافة سينمائية حيوية ومستدامة بهدف تطوير تفاعل الجمهور مع الأفلام.

naasnetwork.org

NAAS • ناس

عن موقع "جيم"

جيم موقع يهتم بالإنتاج المعرفي والنقدي والثقافي في شؤون الجندر والجنس والجنسانية خارج عن الخطاب السائد لوسائل الإعلام المهيمنة. يتوجه الموقع للشابات والشباب الناطقين/ات باللغة العربية في المنطقة وألمانيا وحول العالم، لي طرح مساحة للجميع للتعبير عن آرائهم/ن والمشاركة في نقاش يخص كل الجوانب المتعلقة بالجنسانية وتقاطعاتها بالإضافة إلى التواصل والتشبيك بين المهتمات والمهتمين سواء أفراد أو مجموعات تعمل في مواضيع مشابهة. أطلق الموقع على شكل مشروع من معهد غوته في عام ٢٠١٨، وتم تسجيل جيم كجمعية مستقلة في عام ٢٠٢٢.

jeem.me



ماريون شميدت

ماريون شميدت هي مديرة مشاريع ومستشارة مقيمة في برلين وتعمل مع أفراد ومنظمات دولية. من اختصاصها إدارة البرامج والتنمية التنظيمية في قطاعات التنمية والفنون والأفلام الوثائقية الدولية. عملت وأقامت ماريون سابقاً في كل من المملكة المتحدة وألمانيا ومصر.

contact@marion-schmidt.net

المقدمة

خلال عملية تأسيسكم/ن لكيان مستقل ومستقر هيكلياً، قد يتطلب إيجادكم/ن للشكل القانوني المناسب الذي يلائم ويخدم احتياجات مهمة المبادرة الكثير من البحث والعمل الجماعي داخل المؤسسة.

وقبل الغوص في الجوانب العملية لكيفية تأسيس جمعية مسجلة (.e.V) في ألمانيا، تبرز بعض النقاط المهمة التي يجب عليكم/ن مراعاتها قبل بدء هذه العملية كفريق:

● **أن يتوافق جميع أعضاء الفريق على إنشاء كيان قانوني يخدم احتياجات المبادرة، وعلى أن يكون اتخاذ القرارات ناتج عن عملية التأسيس وليس الغرور الذاتي.**

لماذا تعتقدون كفريق أنه من المنطقي إنشاء كيان مستقل في ألمانيا؟ ما هو الدور الذي يرغب كل واحد/ة منكم/ن في لعبه في هذا الكيان الجديد؟ ما هي الرؤية الطويلة الأمد لهذا الكيان الجديد (جماعةً وفرداً)؟ هذه ليست سوى بعض الأسئلة التي يجب طرحها ومناقشتها والإجابة عليها قبل بدء عملية التسجيل وذلك لضمان الوضوح والأرضية المشتركة. وقد لا يحتاج كل شخص أن يلعب دوراً في هيكليّة الحوكمة (لكن هذا لا يستبعدهم من أن يكونوا جزءاً من الفريق)، وقد يكون من المنطقي تحضير قائمة بأشخاص يتمتعون بمهارات وشبكة معارف محدّدة ويكونون قادرين على تقوية الهيكل بحضورهم ومساهماتهم.

● **أن يأخذ الهيكل الجديد في الاعتبار الأعضاء الحاليين بحيث يوفر لهم ظروف عمل مستقرة ويمنحهم احساساً بأن هذه الجمعية ملكهم.**

ويمكن لشخص واحد أن يؤدي أدواراً مختلفة في الوقت عينه، أي أن يكون عضواً مؤسساً وموظفاً، أو يكون عضواً في مجلس الإدارة وموظفاً مستقلاً مدفوع الأجر وما إلى هنالك. وهذا ما يعزز الشعور لديه بأنه جزء لا يتجزأ من الكيان المستحدث.

في نهاية المطاف، يجب أن يكون الهدف هو إيجاد بنية عادلة شفافة وخاضعة للمساءلة وقائمة على عمليات فعّالة وكفؤة.

● **أن يخدم الهيكل القانوني الغرض وليس العكس.**

هذا شرط مهم! لا تنسوا/ين أنكم/ن قررتم/ن تأسيس جمعية في ألمانيا لدعم عملكم/ن واستقراره، وليس لتعقيده.

● **ألا يتعدّى الهيكل القانوني بالضرورة على هيكل الفريق الداخلي للجمعية.**

نعم، الهيكلية والهيئات المختلفة للجمعية محدّدة مسبقاً إلى حدّ ما. ويشكّلون بطريقة ما "البيئة" التي يجري فيها العمل الفعلي. ما يحدث داخل هذه "البيئة"، وكيف تقرر(و)ن العمل معاً كفريق واحد، وتحديد التسلسلات الهرمية، والاتفاق على ظروف العمل مرتبطون بهيكل الكيان القانوني بحالات قليلة جداً (على سبيل المثال عندما يتعلّق الأمر بقانون العمل الألماني، أو بالطبع في حالات الإساءة أو سوء السلوك).

حالما تُناقش هذه النقاط وتوضّح، يمكن البدء بعملية إعداد الكيان القانوني.

في خريطة الطريق هذه، سوف نقوم بتغطية معظم الأسئلة الشائعة لدعمكم/ن في هذه العملية وسنوفّر لكم/ن أيضاً روابط للمواقع والموارد الخارجية كلما أمكن ذلك.

على أي حال، بعد الإتفاق على الهيكل العام واتخاذ قرار بشأن الأعضاء المؤسسين، والبدء في صياغة النظام الأساسي، نوصيكم/نّ بالسعي للحصول على دعم خارجي من **المستشارين الضريبيين والقانونيين** من أصحاب الخبرات، وهم خبراء في قانون الجمعيات والمنظمات غير الربحية (Vereinsrecht & Gemeinnützigkeitsrecht).

القوانين والآثار الضريبية المترتبة أمران معقّدان إلى حد ما ويحملان أوجه عدة للتفسير. علاوة على ذلك، فإن التواصل مع السلطة المالية أو مزوّدي الضمان الاجتماعي (في حالة وجود موظفين في الجمعية) يصبح أكثر سهولة من خلال مستشار ضريبي يتولّى هذه الأمور نيابةً عنكم/ن. وبشكل مثالي، يدعمكم/ن المستشار الضريبي أيضاً بمسك الحسابات الشهرية والتقارير المالية ويعدّ كذلك ضرائب الجمعية في نهاية العام ويقدمها.

العثور على مستشار ضريبي ومستشار قانوني يتمتعان بالخبرة المطلوبة ليس سهلاً لأن العديد من الشركات لديها قوائم انتظار طويلة، أو لا تقبل عملاء جدد بالأصل. وبالتالي، فإن العثور على مستشار ضريبي ومستشار قانوني تثق(و)ن بهم/ن هو من أوّل الخطوات التي يجب اتخاذها عندما تقرر(و)ن الانطلاق في عملية التأسيس. وإذا كنتم/ن تبحث(و)ن حالياً عن الدعم، فألقوا/ين نظرة على قائمة جهات الاتصال الخاصة بنا للمستشارين القانونيين والضريبيين في الدليل الحي.

ونودّ لفت انتباهكم/ن إلى أن هذا النوع من الاستشارات مكلف. لذا تحققوا/ن من عدّة شركات لمعرفة الأجر/بالساعة قبل أن تقرروا/ن. واستعدّوا/ن قبل الاجتماعات وحاولوا/ن أن تقتصر الاستشارات القانونية على ساعات قليلة لا تتجاوز 6 ساعات.

الجمعية غير المسجلة والجمعية المسجلة

الجمعية

وفقاً للقانون المدني الألماني، المواد ٢١-٧٩ منه، الجمعية هي تحالف لعدد كبير من الناس حول غرض مشترك. ويمكن لأي شخص تشكيل جمعية لأي غرض (على سبيل المثال، لعب الشطرنج في يوم الثلاثاء كل أسبوعين من الشهر). وإذا وافق أكثر من شخص على تأسيس جمعية الشطرنج، تصبح الجمعية قائمة قانونياً كجمعية غير مسجلة.

الجمعية غير المسجلة

إلها حقوق وواجبات محدودة، وتعرض لخطر عدم أخذها على محمل الجد في نظر المؤسسات البيروقراطية والمصارف والممولين الدوليين. علاوةً على ذلك، لا تتمتع الجمعية غير المسجلة بالأهلية القانونية، وبالتالي فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون بالكامل عن جميع الجوانب المتعلقة بتمثيل الجمعية وأصولها.

الجمعية المسجلة

لكي تتمتع الجمعية بالأهلية القانونية، يجب أن تكون مسجلة في سجل الجمعيات (المعروف بـ Vereinsregister). بعد ذلك تحمل إضافة الرمز **e.V.** (eingetragener Verein = جمعية مسجلة). من خلال تسجيلها في محكمة المقاطعة (Amtsgericht)، تكتسب الجمعية صفة الكيان القانوني. وتتطلب العملية مشاركة ما لا يقل عن **سبعة أعضاء مؤسسين (يمكن أن يكونوا أكثر من ذلك!)** في الاجتماع التأسيسي الذي يتعين عليهم فيه الموافقة على النظام الأساسي (Satzung) والتوقيع عليه. بعد التسجيل، يمكن تقليص عدد الأعضاء إلى ثلاثة (من خلال انسحاب الأعضاء الحاليين من الجمعية العامة) أو يمكن زيادته دون حد (عن طريق انضمام أعضاء جدد إلى الجمعية العامة).

عبر منح الجمعية المسجلة صفة المنظمة الخيرية، يتم إعفاؤها من دفع ضرائب الشركات والضرائب التجارية. وتنظم الجمعيات المسجلة ديمقراطياً ويتمتع جميع أعضائها بنفس الحقوق والواجبات. كما أن التكاليف المرتبطة بتأسيس الجمعية المسجلة منخفضة نسبياً.

في الجمعية المسجلة، لا يتحمل أعضاء الجمعية **المسؤولية** عن الجمعية، فهي **كيان قانوني** يمكن مقاضاته ويمكنه رفع دعوى **باسمه**. يمثلها قانونياً مجلس الإدارة، والمجلس مسؤول قانونياً، كما يمكنه تعيين إدارة لتسيير أعمال الجمعية المسجلة، أو يمكنه إدارتها بالكامل بنفسه (المزيد في فصل: دور مجلس الإدارة).

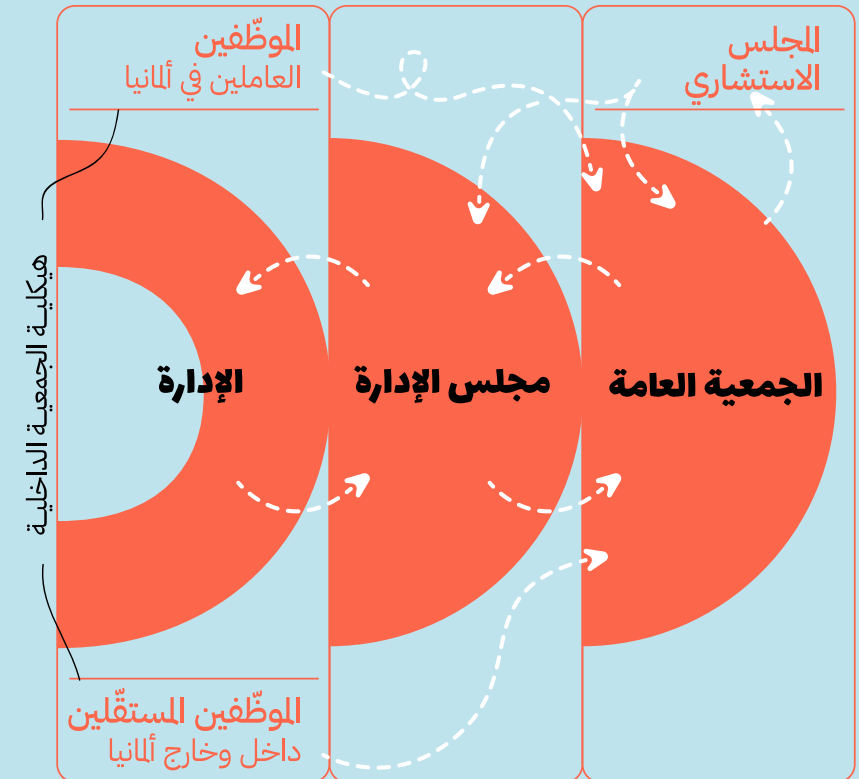
بالعادة لا تستطيع الجمعية المسجلة أن تعمل لأهداف تجارية، بل يجب أن تكون أي من هذه المساعي تابعة للغرض الأساسي للجمعية المنصوص عليه في النظام الأساسي للجمعية المسجلة. (المزيد في فصل: **الصفة غير الربحية**).

- معلومات أساسية
- المقدمة
- الجمعية غير المسجلة والجمعية المسجلة
- الجمعية غير المسجلة
- الجمعية المسجلة
- هيكلية الجمعية المسجلة
- دور الجمعية العامة
- عملية التأسيس - دليل مفصل
- غرض الجمعية
- الاجتماع التأسيسي والبروتوكول
- المحاسبة والإدارة المالية في الجمعية المسجلة
- ما علمتنا إياه تجاربنا
- في الختام

هيكلية الجمعية المسجلة

يتوجب على فريق عمل الجمعية تقرير كيفية تنظيم ثقافة العمل الخاصة بالجمعية، ولكن هيكلية الحوكمة، أي الهيئات القانونية للكيان وأدوارها وواجباتها وتفاعلاتها مع بعضها البعض، يجب أن تكون محدّدة مسبقًا.

ولتسهيل عملية اتخاذ قرارات مناسبة لضمان ديمومة الجمعية، من المهم جدًا فهم ماهية هذه الأدوار.



الأعضاء

من الناحية القانونية، يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يصبح عضوًا في أي جمعية مسجلة. يتوجب على كل راغب بالانتساب تقديم طلب القبول كتابيًا إلى مجلس الإدارة (Vorstand). قبول النظام الأساسي للجمعية هو أمر طبيعي في حالة قبول الطلب. ولا يُفرض استحقاق للقبول. يملك مجلس الإدارة صلاحية قبول الأعضاء، ويجب إبلاغ مقدّم الطلب بالقرار الذي لا يحتاج إلى أي مبررات. وفي حالة الرفض، يمكن لمقدّم الطلب إشراك الجمعية العامة لاتخاذ قرار نهائي بشأن قبوله.

من يمكنه أن يكون عضوًا (مؤسسًا)؟

يمكن لأي شخص أن يكون عضوًا (مؤسسًا) بحال قبله مجلس الإدارة والجمعية العامة شرط التزامه بالنظام الأساسي. لا يُشترط أن يكون الأعضاء المؤسسون مواطنين ألمان أو مقيمين في ألمانيا.

ولا يفرّق القانون بين المواطنين الأوروبيين والألمان في هذا السياق. فيمكن للأشخاص الذين لا يتمتعون بجواز سفر أوروبي أن يكونوا أعضاء مؤسسين في الجمعيات المسجلة. ومع ذلك فمن المستحسن التأكد من أنه يمكنهم الحصول على إذن لدخول ألمانيا بانتظام لأداء واجباتهم بصفتهم أعضاء في الجمعية العامة وأعضاء محتملين في مجلس الإدارة. الإقامة الدائمة أو العنوان المسجل ليسا شرطًا. ومع بروز المزيد من الحلول الرقمية أيضًا في عالم الجمعيات، يمكن أداء عدد متزايد من المهام عن بعد، مثل عقد اجتماعات الجمعية العامة عبر الإنترنت بما في ذلك التصويت.

من الناحية العملية، فإن هذا التدبير لا يعني سوى الجمعيات التي يقال عنها أنها تستند إلى العضوية، والتي تهدف إلى تنمية مجموعة أعضائها المسجلين بشكل مستمر. وفي كثير من هذه الحالات، تكون رسوم العضوية أحد مصادر الدخل الرئيسية لهذه الجمعيات.

عمليًا، من المنطقي اختيار أعضاء مؤسسين يكونون:

١) على استعداد لتولي واجبات مجلس الإدارة، أي الاستعداد للانتخاب في مجلس الإدارة وتحمل المسؤولية القانونية للجمعية.

٢) يتمتعون بالوضع القانوني لأداء واجباتهم، أي يمكنهم التوقيع لفتح حساب مصرفي، ويمكن أن يمثلوا أمام كاتب العدل، ويمكنهم توقيع العقود نيابة عن الجمعية.

٣) يعيشون في مكان ليس بعيدًا عن بعضهم البعض (لا سيّما إذا كان النظام الأساسي ينص على أن الجمعية ممثلة قانونيًا من قبل اثنين من أعضاء مجلس الإدارة).

● **للتذكير،** أن أهمية هذه النقاط تقل بمجرد تأسيس الجمعية. يمكن لمجلس الإدارة بعد ذلك تعيين الإدارة لأداء العديد من المهام نيابة عنهم.

هيكلية الجمعية المسجلة

الأعضاء
من يمكنه أن يكون عضوًا (مؤسسًا)؟
تفادي تسجيل "جمعية أجنبية"
الأعضاء المؤسسون والأعضاء

دور الجمعية العامة
عملية التأسيس - دليل مفصل
غرض الجمعية
الاجتماع التأسيسي والبروتوكول
المحاسبة والإدارة المالية في الجمعية المسجلة
ما علّمنا إياه تجاربنا

تفادي تسجيل "جمعية أجنبية"

تنص المادة ١٤ من قانون الجمعيات الألماني على أن الجمعيات التي تضم أعضاء جمعية عامة وأعضاء مجلس إدارة أغلبهم من غير الأوروبيين تُعتبر "جمعيات أجنبية" (Ausländervereine). وقد تخضع مثل هذه الجمعيات لتدقيق إضافي. وبالتالي، يُوصى بشدّة بالحفاظ على التوازن بين الأعضاء المؤسسين وأعضاء الجمعية العامة ومجلس الإدارة من الأوروبيين وغير الأوروبيين.

الأعضاء المؤسسون والأعضاء

بشكل عام، يحظى جميع الأعضاء بمعاملة على قدم المساواة. وينطبق هذا الأمر على الأعضاء المؤسسين السبعة (أو أكثر) بنفس الطريقة التي ينطبق بها على أي عضو آخر في الجمعية ينضم إلى الجمعية العامة بعد تأسيس الجمعية.

يتوجب على فريق عمل الجمعية تقرير كيفية تنظيم ثقافة العمل الخاصة بالجمعية، ولكن هيكلية الحوكمة، أي الهيئات القانونية للكيان وأدوارها وواجباتها وتفاعلاتها مع بعضها البعض، يجب أن تكون محدّدة مسبقًا.

ولتسهيل عملية اتخاذ قرارات مناسبة لضمان ديمومة الجمعية، من المهم جدًا فهم ماهية هذه الأدوار.

- لديهم علاقات جيدة مع الممولين في ألمانيا أو في جميع أنحاء العالم.
- من ذوي الخبرة في التعامل مع المال العام في سياق ألماني.
- ملّمون بخصوصيات القوانين الألمانية للمنظمات غير الربحية والقوانين الأخرى المتعلقة بالجمعيات.
- لديهم شبكة واسعة في المشهدين الإعلامي والثقافي.
- يشكّلون جزءًا من شبكة علاقات محلية.
- لديهم خبرة خاصة باحتياجات الجمعية.

● **للتذكير، من المتوقع أن يتبع الأعضاء المؤسسون النظام الأساسي الذي وضعوه للجمعية المسجلة e.V. بالإضافة، هم أيضًا من يحدد العلاقة وأنماط التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والإدارة ضمن هذا النظام الأساسي.**

دور الجمعية العامة

الجمعية العامة هي هيئة تضم جميع أعضاء الجمعية، وهي أسمى هيئة في الجمعية المسجّلة. يجب أن تنعقد حسب الأصول مرّة واحدة على الأقل في السنة التقويمية. وتنعقد الجمعية العامة استثنائيًا إذا رأى مجلس الإدارة ضرورةً لذلك أو بناءً على طلب ربع الأعضاء على الأقل، مع ذكر الأسباب الواجبة. وتتبع اجتماعات الجمعية العامة بروتوكولًا قانونيًا صارمًا، ويجب تدوينها في محضر (باللغة الألمانية) ويجب أو يوقع عليه رئيس الاجتماع ومدوّن المحضر. كذلك يجب إبلاغ سجل الجمعيات بأي تغييرات تطرأ على مجلس الإدارة أو النظام الأساسي فور انتهاء الاجتماع.

من الممكن عقد اجتماعات الجمعية العامة إمّا شخصيًا أو افتراضيًا، ويجب النص على إمكانية عقد اجتماعات افتراضية في النظام الأساسي كخيار بديل.

من الناحية القانونية، تصدر الجمعية العامة القرارات بشكل خاص بشأن ما يلي:

- انتخاب مجلس الإدارة
- طلبات مجلس الإدارة والأعضاء
- عزل أعضاء مجلس الإدارة
- استلام وقبول التقارير المالية والتقارير المحاسبية والسنوية
- حلّ مجلس الإدارة
- الموافقة على أنظمة رسوم العضوية
- الموافقة على أنظمة المنح الدراسية
- قرارات حول تغييرات بالنظام الأساسي
- قرارات حول حلّ الجمعية المسجّلة

عادةً ما يتم قبول الأشخاص للانضمام إلى الجمعية العامة لأن لديهم اهتمام راسخ في المنظّمة وقضيتها أو يمكنهم المساهمة بمهاراتٍ ومعرفةٍ محدّدة إضافية إلى المنظّمة (مثل المعرفة القانونية وشبكة كبيرة من المعارف وما إلى ذلك). وفي مثل هذه الحالات، يظل عدد الأعضاء محدودًا نسبيًا (على سبيل المثال لا يزيد عن 15-20 عضوًا في المجموع بما في ذلك الأعضاء المؤسسين). وتشكّل الجمعية العامة، إلى جانب واجباتها القانونية، **هيئة لاستقبال الأفكار واقتراحها على أعضاء الفريق والإدارة ومجلس الإدارة.**

● **للتذكير، يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من بين الجمعية العمومية، لذلك من المستحسن عدم تقليل عدد الأعضاء .**

دور مجلس الإدارة

تنتخب الجمعية العامة أعضاء مجلس الإدارة. وعادةً ما يُنتخب أعضاء مجلس الإدارة من مجمل الأعضاء، ومع ذلك، فمن الممكن تعيين وانتخاب المرشّحين من خارج العضوية ووفقًا لأحكام خاصة في النظام الأساسي. عادة ما تعتمد الجمعيات القائمة هذا الخيار عبر دعوة مفتوحة لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية جميع مسائل الجمعية المسجّلة، ويكون مسؤولًا بشكل خاص عن إدارة العمليات الجارية، والتحضير لعقد الجمعية العامة وعقدّها، بالإضافة إلى وضع جدول الأعمال وعقد الاجتماع العام الفعلي. إضافةً إلى ذلك، يحمل مجلس الإدارة على عاتقه إدارة جميع أصول الجمعية

المسجّلة (المادية وغير المادية) ويتولّى الموافقة على طلبات العضوية. ويمكن أن يتقاضى **أعضاء مجلس الإدارة** أجرًا لقاء عملهم لصالح الجمعية المسجّلة، ويجب ذكر ذلك في النظام الأساسي.

ويحق لمجلس الإدارة **تعيين إدارة تتولّى تيسير العمليات.** ويمكن لمجلس الإدارة أيضًا إنشاء وحلّ لجان العمل لدعم أنشطة الجمعية المسجّلة.

وينظّم النظام الأساسي الحد الأدنى والحد الأقصى لعدد أعضاء مجلس الإدارة، ومدة الولاية وإذا كان من المتطلّبات أن يمثّل عضو أو أكثر من أعضاء مجلس إدارة الجمعية قانونًا. واجتماعات **مجلس الإدارة** أقل رسمية بكثير من **اجتماعات الجمعية العامة** ويمكن أن تنعقد على أساس الاحتياجات، على ألا تكون أقل من مرّتين في السنة.

ويمكن لمجلس الإدارة أن يضع لنفسه أنظمة داخلية ولوائح والموافقة على التسلسل الهرمي (على سبيل المثال، الرئيس والرئيس المشارك وأمين السر وأمين الصندوق)، ولكن هذا **لا يشكّل شرطًا**. إذ تختار العديد من الجمعيات في قطاع المنظّمات غير الحكومية وجود ما بين عضوين إلى ستة أعضاء في مجلس الإدارة (يمكنك ذكر هذا النطاق في النظام الأساسي)، واعتماد التمثيل من شخصين، وولاية تتراوح بين عامين وخمسة أعوام.

معلومات أساسية

المقدّمة

الجمعية غير المسجّلة والجمعية المسجّلة

هيكلية الجمعية المسجّلة

دور الجمعية العامة

دور مجلس الإدارة

مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة القانونية

المسؤولية الخارجية

المسؤولية الداخلية

كيف نحدّ من المخاطر؟

دور الإدارة

عملية التأسيس - دليل مفصّل

النظام الأساسي: الدور والصياغات

عملية التأسيس - دليل مفصّل

غرض الجمعية

الاجتماع التأسيسي والبروتوكول

المحاسبة والإدارة المالية في الجمعية المسجّلة

ما علّمنا إياه تجاربنا

في الختام

● **للتذكير، لغايات عملية، من المستحسن أن يقطن عضو واحد على الأقل من مجلس الإدارة في مدينة مقرّ المنظّمة ليتمكّن من التوقيع على المستندات والتوجّه إلى السلطات.**

فعندما يتكوّن مجلس الإدارة من عدّة أعضاء قاطنين في مناطق مختلفة، يصبح من العملي صياغة بند "Alleinvertretungsmacht" في النظام الأساسي (أي منح سلطة التمثيل المطلقة لعضو واحد من مجلس الإدارة للتوقيع على المستندات).

المسؤولية الداخلية

- يتحمّل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية الإدارة المتأنية للجمعية. ومجلس الإدارة مُلزم بالسعي لتحقيق أهداف الجمعية على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي وأن يحرص على أن تمتثل الجمعية لهذه الأهداف. وعليه أن يُبلغ الجمعية العامة وأعضاء مجلس الإدارة الزملاء بشكل كافٍ وبالوقت المناسب حول الأحداث الهامة في سياق إدارته للأعمال، وعليه أيضاً القيام بكل ما بوسعه لتحييد الجمعية عن الضرر.
- الشروط المسبقة للمسؤولية القانونية الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة هي استحقاقية اللوم، أي بحال كان عمل متعمد أو ناتج عن الإهمال أو بسبب الإغفال. **ولا يمكن لمجلس الإدارة أن يبرئ نفسه** استناداً إلى حجة أنه لم يكن على قدر المسؤولية للقيام بواجباته أو شعر بالضغط نتيجة الواجبات والمسؤوليات. فإذا لم يتمتعوا بالمهارات المطلوبة للمهمة، لا يمكن لأعضاء المجلس أن يشغلوا هذا المنصب.
- ويتحمّل مجلس الإدارة المسؤولية القانونية أيضاً عن تفويض مهام اللجان التنفيذية إلى **موظف بدوام كامل** (على سبيل المثال، مدير الجمعية)، إذا لم يف بواجباته في الإشراف والتوجيه.
- بحال أعفت الجمعية العامة مجلس الإدارة من مسؤوليته في الاجتماع السنوي، يشكّل ذلك إبراء من المسؤولية فقط إن كانت الجمعية العامة على علم كامل بحق الرجوع في وقت هذا الإعفاء. وبهذه الحالة دون غيرها يعتبر الإعفاء على أنه تنازل عن المسؤولية. **ولكن غالباً ما تُبطل أنظمة الجمعيات غير الربحية الصارمة هذا الإعفاء من المسؤولية.**

المسؤولية الخارجية

- يمكن اعتبار أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين قانوناً تجاه الجهات الخارجية (وتشمل مصلحة الضرائب، الممولين والجهات المانحة) وبأصولهم الخاصة، إذا تسبّب أي قصور تنظيمي بأي ضرر. فعلى سبيل المثال، إذا لم يقدم أعضاء مجلس الإدارة المختصين الإقرارات الضريبية بالمهلة المحددة أو لم يخصّصوا أصولاً كافية لتسوية الدين الضريبي، فعليهم أن يتحمّلوا المسؤولية القانونية بشكل شخصي.
- ويمكن أن يتحمّل مجلس الإدارة المسؤولية القانونية عن عدم دفع مساهمات الضمان الاجتماعي في الوقت المناسب (هذا بحال كان للجمعية موظفين).
- وكذلك، قد تؤدي الصيانة غير الكافية للآلات، بحال تسببت بإصابة أحد الموظفين، إلى رفع دعوى مسؤولية قانونية. وعلاوة على ذلك، إن إصدار فواتير هبات مزوّرة أو سوء استخدام الأموال المخصصة يمكن أن تشكّل أيضاً أساساً للمسؤولية.
- وفي فعاليات الجمعية، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عمّا يسمّى واجب ضمان السلامة، أي التأكد من اتخاذ جميع التدابير الاحتياطية اللازمة لحماية المشاركين من الأضرار (مثل تثبيت الزينة بشكل يمنعها من الوقوع وإصابة الأفراد). وبحال تخلف المجلس عن أداء هذا الواجب، يجب أن يتحمّل الأعضاء المسؤولية القانونية شخصياً.
- ويتحمّل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية القانونية تجاه الجهات الدائنة، بحال عانت الجمعية المديونية المفرطة أو الإعسار وتم تقديم طلب الإعسار بعد فوات الأوان، متسببين بالضرر إلى الجهات الدائنة.

مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة القانونية

يتحمّل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية القانونية شخصياً تجاه الجمعية أو أطراف ثالثة إزاء الأضرار الناجمة عن انتهاك (جسيم) سببه الإهمال لممارسة واجباتهم كأعضاء في مجلس الإدارة. ووفق المادة 31 من القانون المدني الألماني، الجمعية مسؤولة عن هيئاتها، وبالتالي عن مجلس الإدارة وأعضائه. ولكن، كقاعدة عامة، فإن كل من أعضاء مجلس الإدارة والجمعية مسؤولين قانوناً سوياً وبشكل منفصل. ما يعني أن الجهة الدائنة يمكن أن تختار ما بين رفع دعوى ضد الجمعية أو مجلس الإدارة أو الاثنين معاً.

دور الإدارة

يحقّ للجمعية المسجّلة تعيين (وتوظيف) إدارة لها. وفيما يتعلّق بتمثيل المدير العام أو المدراء العامّين للجمعيّة، يمكن النظر في الخيارات التالية:

- يكون المدير العام عضواً في مجلس الإدارة، ويمكن توظيفه ودفع أجر له مقابل عمله كمدير عام.
- يُعيّن المدير العام من خارج الجمعية. وفي هذه الحالة، يمنح مجلس الإدارة توكيلات للمدير العام. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى ضرورة وضع حدود واقعية للتوكيلات، لتصبح على سبيل المثال مقتصرة على أنواع معيّنة من الأعمال. ولا يجوز منح أي توكيل عام، ولا حتى لفترة زمنية محدودة، وإن كان خاضعاً لإمكانية الإلغاء في أي وقت.

عادةً ما تتولّى الإدارة جميع المسائل التشغيليّة وقرارات الإدارة الماليّة وإدارة الموارد البشريّة، ويحقّ لها تمثيل الجمعية المسجّلة قانونياً أمام الجهات المانحة ومقدّمي الخدمات والسلطات (مع بعض القيود).

● معلومة مفيدة:

عندما تدرج الإدارة تحت مجلس الإدارة، لا حاجة إلى خطاب توكيل. فيكون عقد عملهم هو نفس عقد عمل أعضاء مجلس الإدارة (Anstellungsvertrag für (Vorstandsmitglieder).

كيف نحدّ من المخاطر؟

● يمكن استبعاد المسؤولية القانونية بالإهمال الطفيف في العلاقات الداخلية من خلال إضافة بند للنظام الأساسي. ويجب القيام بذلك بجميع الأحوال وينطبق على أعضاء مجلس الإدارة المتطوّعين ومتلقي الأجر على حدّ سواء.

● يجب استدعاء الخبراء والمستشارين المتخصصين في الوقت المناسب (المستشار الضريبي، شركة مسك الحسابات، أو المحامي).

● يُنصح بالاستعانة بمتخصصين خارجيين في المسائل الضريبية والقانونية والمالية (كالمستشارين الضريبيين والمحامين، الخ) منذ بداية تأسيس الجمعية، لضمان الحوكمة الرشيدة وإرساء نظام الضوابط والموازن.

● يمكن تأمين أعضاء مجلس الإدارة ضد المسؤولية القانونية إزاء الخسارة المالية. وللجمعيات التي تتمتع بنطاق أعمال واسع، يُنصح بذلك بشدّة للتأمين ضد المخاطر التي تهدد وجود الجمعية بحد ذاتها.

● يمكن توكيل بعض المهام إلى أعضاء فرديين من مجلس الإدارة وفق القانون الداخلي للمجلس. ويجب إضافة هذا البند إلى النظام الأساسي.

عملية التأسيس

دليل مفصل 1

أصبحتم/ن تعرف(و)ن الكثير عن الهيئات المختلفة للجمعية، ونأمل أن تكونوا/تكن قد توصلتم/ن إلى توافق في الآراء بشأن جميع الأسئلة المفتوحة (أو على الأقل معظمها)، وحددتم/ن بالفعل الأعضاء المؤسسين للكيان المستقبلي وولتم/ن موافقتهم. وفي الحالة المثالية أيضاً، باشرتكم/ن التواصل مع الشركات القانونية والضريبية التي تتمتع بالخبرة اللازمة، ولعلكم/ن تمكنتم/ن من تأمين موعد للاجتماع الأول مع إحدى الشركات. (ملاحظة: تأكدوا/ن ما إذا ستحاسبكم/ن لقاء الاجتماع الأول!)

معلومة هامة:

● لا تفقدوا/ن عزميتكم/ن بسبب ردود الفعل الأولية السلبية أو الشكاكة الصادرة عن المستشارين الضريبيين والقانونيين تجاه تأسيس الكيان! قد يعني ذلك فقط أن الشخص ليس بالخيار المناسب لتحقيق هدفكم/ن! قد يستغرق الأمر بعض الوقت للعثور على شركة ملائمة تملك الموقف والخبرة المناسبين.

نشجّعكم/ن على تشكيل مجموعة عمل صغيرة لا تزيد عن ثلاثة أشخاص، تتولّى عمليّة إنشاء الجمعية المسجّلة.

وتشمل العملية الفعلية لإنشاء جمعية مسجّلة الخطوات التالية:

01

اختيار الاسم الفريد للجمعية المسجّلة وتحديد أعضائها، رسوم العضويّة ومعايير الأهليّة.

02

البدء في صياغة النظام الأساسي (باللغة الألمانيّة)، ومشاركته مع المستشار الضريبي والقانوني لتلقّي التعليقات والمشورة (أو دعوهم يتولّون عملية الصياغة برمتها).

03

إرسال مسودّة النظام الأساسي إلى مصلحة الضرائب للحصول على التعليقات المرتبطة بالصفة غير الربحيّة للجمعية المستقبلية (من الأفضل حتّى تكليف المستشار الضريبي بالقيام بذلك). يساهم إتمام هذه المهمة قبل الاجتماع التأسيسي والتوقيع على النظام الأساسي في الحد من طلبات التغيير اللاحقة الصادرة عن مصلحة الضرائب. يرجى مناقشة هذا الموضوع مع مستشاركم/ن القانوني والضريبي. وغالباً ما تستغرق هذه المسألة أسبوعين إلى ستة أسابيع. وبشكل عام، تسير بشكل أسرع على يد المستشارين الضريبيين فلديهم عادة اتصالات مباشرة مع القسم المسؤول.

04

الاجتماع التأسيسي: أثناء الاجتماع التأسيسي، يوقع الأعضاء المؤسسون على الجمعية فتدخل حيّز الوجود من خلال:

- المصادقة على النظام الأساسي بتوقيعهم
- انتخاب مجلس الإدارة
- إعداد بروتوكول الاجتماع وتوقيع كل من رئيس الاجتماعات ومدوّن المحضر عليه.

تهانينا!

أصبحت الجمعية كياناً قانونياً!



عملية التأسيس

دليل مفصل 2

– وبحسب استجابة مستشاركم/ن الضريبي، خُصصوا/ن حوالي ثلاثة إلى خمسة أشهر على الأقل لهذه العملية بما فيها ملاحظات مصلحة الضرائب.

05

الحصول على الرقم الضريبي:
لهذا الغرض، ينبغي تعبئة استمارة بسيطة (نسبياً) وتقديمها إلى السلطات المالية. ويقوم مستشاركم/ن الضريبي بهذه المهمة نيابةً عنكم/ن، ولا يستغرق الأمر أكثر من أسبوعين بالعادة.

06

تسجيل الجمعية لدى سجل الجمعيات: عادةً ما يستغرق أسبوعين إلى أربعة أسابيع لتلقي أول مستخرج رسمي من السجل. وبعدها يمكن لجمعيتكم/ن أن تحمل إضافة "e.v" وتلقي رقم تسجيل فريد.

07

فتح حساب مصرفي: في بعض الأحيان، توفر المصارف شروط أقل مؤاتاة للجمعيات غير المسجلة، لذلك من المنطقي إما انتظار إتمام التسجيل أو تقديم دليل من كاتب العدل على إحالة طلب التسجيل إلى المحكمة. ويتعيّن على مجلس الإدارة (الممثلين القانونيين للجمعية) فتح الحسابات المصرفية. بالعادة، يمكن فتح حساب مصرفي في غضون أسبوع، إن توفرت كل المستندات. وباستطاعة أعضاء مجلس الإدارة إضفاء الشرعية على أنفسهم، إما عبر زيارة الفرع المصرفي المعني شخصياً أو من خلال التصديق عبر الإنترنت.

● معلومة هامة:

يجب أن يكون عنوان الجمعية في المدينة التي سُجّلت فيها الجمعية المسجلة، ويكون إما خاصاً أو تجارياً. إذا كان عنواناً خاصاً، فاحرصوا/ن على إضافة اسم الجمعية المسجلة على الجرس وعلى صندوق البريد.

08

الحصول على تأكيد خطي من مصلحة الضرائب يفيد بأن الجمعية تعتبر كياناً غير ربحي، وبالتالي فهي مؤهلة للإعفاء الضريبي. قد يستغرق هذا الإجراء أسبوعين إلى ستة أسابيع إضافية. اطلبوا مساعدة مستشاركم/ن الضريبي في هذه العملية. ويمكنكم/ن متابعة الخطوات اللاحقة بانتظار الرد (المزيد في الفصل: الصفة الخيرية).

ويمكن للجمعية المسجلة أن تباشر العمل قبل وصول تأكيد الإعفاء الضريبي (الصفة غير الربحية)، وحتى قبل إتمام التسجيل بصورة نهائية.

النظام الأساسي: الدور والصياغات

النظام الأساسي³ هو الدستور القانوني لأي جمعية. يجب أن يُكتب باللغة الألمانية، وأن يُصاغ بلغة قانونية معينة، وأن يتبع مخططاً محدداً مسبقاً. ويحدد النظام الأساسي:

- العمليات القانونية وعمليات الحوكمة الخاصة بالجمعية.
- غرض الجمعية وصفتها غير الربحية.
- وينظم تكوين الجمعية العامة ومجلس الإدارة وأي هيئات استشارية⁴ بالإضافة إلى الأدوار بحسب التسلسل الهرمي.
- قد ينظم ويذكر المداخل إن كان للجمعية المسجلة قسم للأنشطة الاقتصادية.

ولا ينظم:

- الإدارة المالية
- إدرار الدخل أو تخطيط الأعمال التجارية
- التوظيف أو ثقافة العمل أو ممارسات التوظيف

النظام الأساسي وثيقة ثابتة نسبياً عادةً ما تتضمن الفقرات التالية:

- § 1 الاسم والمكتب الرئيسي والسنة المالية
- § 2 غرض الجمعية
- § 3 الصفة غير الربحية والصفة الخيرية (الإعفاء الضريبي)
- § 4 العضوية
- § 5 حقوق العضو وواجباته
- § 6 إنهاء العضوية
- § 7 رسوم العضوية
- § 8 هيئات الجمعية المسجلة
- § 9 الجمعية العامة
- § 10 مجلس الإدارة
- § 11 الإغلاق والتصفية

● معلومة هامة:

لا يمثل النظام الأساسي بيان المهمة والرؤية، ولا يقدم معلومات مفصلة حول الأنشطة أو المستفيدين أو أعضاء الفريق. إنه بمثابة دستور الكيان القانوني. ويمكن إتاحة النظام الأساسي على الموقع الإلكتروني، ويجب تقديمه إلى سجل الجمعيات وإلى السلطات المالية. عادةً لا يتم استخدام النظام الأساسي في التواصل الخارجي مع الشركاء أو الممولين.

³ أضفنا نموذجين من النظام الأساسي (باللغتين الإنجليزية والألمانية) مع ترجمة عربية في الملف الإلكتروني التشاركي. يرجى الانتباه إلى أنها ليست إلا نماذج بغية استخدامها في مناقشاتكم/ن ولصياغة أول نسخة من النظام الأساسي لمشاركته بعد ذلك مع المستشار الضريبي/ القانوني للمناقشة والمشورة.

⁴ ليس لكل جمعية مجلس استشاري، فهو هيئة اختيارية في الهيكل الإداري للجمعية. يقوم المجلس الاستشاري (Beirat) باستشارة مجلس الإدارة ودعمه في عمله، ويحق له الاستعلام من أعضاء مجلس الإدارة عن وضع الجمعية وعمل المجلس.

معلومات أساسية
المقدمة
الجمعية غير المسجلة والجمعية المسجلة
هيكلية الجمعية المسجلة
دور الجمعية العامة
دور مجلس الإدارة
مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة القانونية
المسؤولية الخارجية
المسؤولية الداخلية
كيف نحد من المخاطر؟
دور الإدارة
عملية التأسيس - دليل مفصل
النظام الأساسي: الدور والصياغات
غرض الجمعية
الاجتماع التأسيسي والبروتوكول
المحاسبة والإدارة المالية في الجمعية المسجلة
ما علمتنا إياه تجاربنا
في الختام

غرض الجمعية

تحدد الفقرة الثانية السابقة الذكر غرض الجمعية (Vereinszweck). وتعتبر **الفقرة الأهم في النظام الأساسي** فهي تحدد طريقة تعامل مصلحة الضرائب (Finanzamt) معكم/ن ونوع الأنشطة التي يمكن للجمعية أن تنفذها. ينبغي أن يُصاغ غرض الجمعية بلغة معيَّنة ويتبع مجموعة من القواعد.

فيما يلي أمثلة على الصياغة القابلة للتطبيق:

يتمثل غرض الجمعية بدعم حرية التعبير والخطاب النقدي وتعزيز الروح العالمية والتسامح الثقافي والفني والتفاهم الدولي.

وتوفّر مساحةً للجميع للتعبير عن آرائهم والمشاركة في المناقشات. فهي تؤثر بشكل إيجابي على تحقيق واستمرارية الوئام الاجتماعي والسياسي والعدالة والديمقراطية، فضلًا عن معالجة التعصب والتمييز الديني والعنقي.

وبقيامها بذلك، تدعم الجمعية التعاون مع وبين المبادرات والجماعات المهتمة بالقضايا نفسها من جميع أنحاء العالم، وتعزز تشارك الخبرات والتواصل والتبادل الثقافي. ولا تسعى الجمعية إلى تحقيق أغراض سياسية أو دينية.

بل تطمح الجمعية المسجلة إلى تحقيق أغراضها وأهدافها بشكل أساسي من خلال:

- تنظيم فعاليات افتراضية وبحضور شخصي ومؤتمرات وغيرها ...
- إنشاء وتشغيل منصة على الإنترنت توفّر محتوى بانتظام ...
- نشر ...

وتعدّ المادة 52 من قانون الضرائب في ألمانيا الأغراض المعترف بها على أنها تعود بالفائدة على الجمهور العام، وتشمل على سبيل المثال:

- تعزيز العلوم والأبحاث؛
- تعزيز رعاية الشباب والمستنّين؛
- تعزيز الفن والثقافة؛
- تعزيز المساعدة للأفراد المضطهدين سياسيًا أو عرقيًا أو دينيًا، وللأجانب والنازحين والعائدين إلى أوطانهم من أصل ألماني والعائدين بوقت لاحق وضحايا الحرب والناجين والمتضررين منها وأسرى الحرب والضحايا المدنيين وذوي الإعاقة، وكذلك مساعدة ضحايا الجرائم؛ وتعزيز إحياء ذكرى المضطهدين وضحايا الحروب والكوارث؛ وتعزيز خدمة تقفي أثر الأشخاص المفقودين.

يمكن الاطلاع على أغراض الجمعيات غير الربحية (باللغة الألمانية) على الرابط التالي: [المادة 52 من قانون الضرائب-Einselnorm](#)

● معلومة هامة:

يجب تحديد غرض الجمعية وصياغته بالتشاور مع مستشار ضريبي وقانوني متمرس لضمان الصياغة المناسبة بالإضافة إلى تضمين جميع الأنشطة المخطّط لها.

— غرض الجمعية

الصفة غير الربحية (Gemeinnützigkeit)
مميزات الصفة غير الربحية
إدراج الدخل في جمعية غير ربحية

الاجتماع التأسيسي والبروتوكول
المحاسبة والإدارة المالية في الجمعية المسجلة
ما علّمنا إياه تجاربنا
في الختام

الصفة غير الربحية (Gemeinnützigkeit)

بهدف اعتبار الجمعية على أنها مؤسسة خيرية غير ربحية، يجب أن يكون الغرض منها هو إفادة "الجمهور العام". ولن يتحقق ذلك إذا كانت دائرة الأشخاص المستفيدين مقيدة للغاية، على سبيل المثال، وإذا انحصرت العضوية على أفراد العائلة أو موظفي شركة أو مجموعة صغيرة حُكمًا بسبب تكوينها.

وتقرّر مصلحة الضرائب ما إذا كانت الجمعية المسجلة تعتبر منظمة خيرية، وبناءً عليه تمنحها الصفة غير الربحية. يعتمد القرار بالأساس على النظام الأساسي وعلى المعلومات المقدّمة لمصلحة الضرائب بعد تأسيس الكيان. وتصدر المصلحة خطابًا تؤكد فيه ذلك، استنادًا إلى غرض الجمعية وأنشطتها على النحو المبين في النظام الأساسي، وتبعًا لذلك، تُمنح المنظمة الصفة غير الربحية. وبعد استلام هذا الخطاب، يحقّ للجمعية المسجلة أن تعلن نفسها كيانًا خيريًا غير ربحي.

● معلومة هامة:

تُمنح الصفة غير الربحية بأثر رجعي لمدة ثلاث سنوات بناءً على التقارير الضريبية والمالية والسردية. وينبغي تقديم هذه الوثائق عن السنوات الثلاث إلى مصلحة الضرائب.

يجب إعداد تقارير الأنشطة (السردية) باللغة الألمانية. وهي تشمل أنشطة الجمعية خلال سنةٍ تقويميةٍ واحدة.

عادةً ما تكفي صفحة واحدة أو اثنتان طالما أن التقرير موجز ومكتوب وفق الغرض والأنشطة المحددة في النظام الأساسي.

● معلومة هامة:

إن لم تُمنح الصفة غير الربحية بأثر رجعي وفقدت الجمعية المسجلة صفتها كمنظمة غير ربحية، يتعيّن على الجمعية سداد جميع ضرائب الشركات وضرائب الدخل للسنوات الثلاث!

أسباب فقدان الصفة غير الربحية:

- انتهاكات النظام الأساسي، مثلًا من خلال التركيز على الأغراض أو الأنشطة التطوعية التي لا تخدم الغرض المتمتع بالامتياز الضريبي
- الأجور المفرطة
- الانتهاكات القانونية
- الامتيازات غير المصرّح بها لأعضاء مجلس الإدارة أو الأعضاء
- خرق مبدأ عدم الوساطة (أو مبدأ العمل بشكل مباشر): أي عدم تنفيذ أعمال الجمعية بشكل مباشر بل توكيل المهام لجهات أخرى نيابة عنها

وكما ذكر سابقًا، فإن قانون المنظّمات غير الربحية معقد نوعًا ما، لذلك إذا ساورتكم/ن الشكوك، احرصوا/ن على العمل مع مستشار ضريبي جدير بالثقة، يراقب إنفاقكم/ن ويصرّح عن الضرائب نيابة عنكم/ن.

ميّزات الصفة غير الربحية

إعفاءات ضريبية للجمعية

تُعفى الجمعيات غير الربحية من ضرائب الدخل - وضرائب دخل الشركات (المعادلة لضريبة دخل الأفراد) والضريبة التجارية - باستثناء العمليات التجارية (wirtschaftlicher Zweckbetrieb). كما أنها معفاة من الضريبة العقارية وضريبة الميراث والهدايا وضريبة تحويل رأس المال.

وينطبق هذا الإعفاء الضريبي بشكل أساسي على النطاق المثالي (idealler Bereich): أي ما من ضرائب مستحقة على رسوم العضوية والهبات والميراث والمنح والتخصيصات وما شابه.

تُعفى أيضًا الجمعيات غير الربحية من ضرائب الشركات والضرائب التجارية لإدارة الأصول والعمليات لأغراض خاصّة.

إعفاءات ضريبية للمتطوعين والمتبرعين

في حالة بدلات النفقات (التعويضات) والهبات (في بعض الأحيان أيضًا رسوم العضوية)، تستفيد الجمعيات غير الربحية بشكل غير مباشر من إعفاءاتٍ ضريبيةٍ إضافية. ومن المحفّزات لتسجيل الجمعية كمنظمة غير ربحية، الإذن بقبول الهبات وإصدار إيصالات استلامها. إذ يمكن للمانحين خصم التبرّع من دخلهم الخاضع للضريبة وبالتالي تقليل ضريبة الدخل (المادة 10 ب من قانون ضريبة الدخل في ألمانيا). وينطبق الأمر نفسه

معلومات أساسية
المقدّمة
الجمعية غير المسجلة والجمعية المسجلة
هيكلية الجمعية المسجلة
دور الجمعية العامة
عملية التأسيس - دليل مفصل

غرض الجمعية

الصفة غير الربحية (Gemeinnützigkeit)

ميّزات الصفة غير الربحية

إدراج الدخل في جمعية غير ربحية

الاجتماع التأسيسي والبروتوكول

المحاسبة والإدارة المالية في الجمعية المسجلة

ما علّمنا إياه تجاربنا

في الختام

على المنح المقدّمة من الجهات المانحة والمؤسسات والصناديق العامة وغيرها المعفاة من الضرائب.

الفوائد العامة

علاوةً على المزايا والحوافز الضريبية، تبرز فوائد مالية أخرى تُمنح بشكل عام للجمعيات غير الربحية دون غيرها:

- ترتبط بالعادة المنح المقدّمة من المؤسسات العامة أو الجمعيات بالصفة غير الربحية (غالبًا أيضًا بإضفاء الطابع المؤسسي على الجمعية من خلال التسجيل في سجل الجمعيات)،
- الاستخدام (المجانّي أو المنخفض التكلفة) للأماكن أو "المساحات العامة" الأخرى من قبل الهيئات العامة.

معلومات أساسية
المقدمة
الجمعية غير المسجلة والجمعية المسجلة
هيكلية الجمعية المسجلة
دور الجمعية العامة
عملية التأسيس - دليل مفصل
— **غرض الجمعية**
الصفة غير الربحية (Gemeinnützigkeit)
مميزات الصفة غير الربحية
إدراج الدخل في جمعية غير ربحية
الاجتماع التأسيسي والبروتوكول
المحاسبة والإدارة المالية في الجمعية المسجلة
ما علمتنا إياه تجاربنا
في الختام

إدراج الدخل في جمعية غير ربحية

بالنسبة للجمعية غير الربحية، يعتبر الدخل معفى من الضرائب، ويشمل بشكل أساسي رسوم العضوية أو التبرعات أو التمويل العام. ويمكن للجمعية المسجلة أن تولد دخلاً بوصفه **عملية لغرض خاص (Zweckbetrieb)**. معناه أن العملية لا بد وأن تخدم **بأكملها** تحقيق الأغراض القانونية ذات الامتيازات الضريبية المحددة في النظام الأساسي للمنظمة. ويجب أن تكون الأغراض **قابلة للتحقيق** فقط من خلال هذه العملية. ولا يحق للعملية المحددة أن تدخل في منافسة **غير متناسبة** مع الشركات الخاضعة للضريبة. ومن الضروري استيفاء جميع هذه الشروط الثلاثة.

وأمثلة على ذلك: رسوم التسجيل بنشاط ما، واتفاقيات الرعاية (المال مقابل خدمة معينة)، عقود الخدمة لابتكار محتوى معين.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجمعية غير الربحية أيضاً الاضطلاع بعملية تجارية (wirtschaftlicher Zweckbetrieb). **ولكن لا يُعفى هذا الدخل من الضرائب**. عندما يبلغ حجم الأعمال ٤٥.٠٠٠ يورو أو أكثر (اعتباراً من عام 2021)، تخضع الجمعية لتقدير أهليتها

لسداد ضريبة الشركات والضريبة التجارية. ويرجى مراجعة مستشاركم/ن الضريبي بشأن الحد الحالي لحجم الأعمال السنوي من أجل مدفوعات ضريبة القيمة المضافة. ويمكن إضافة قسم للعمليات التجارية إلى جمعية غير ربحية في أي وقت كان.

● **التذكير**، يُعدّ التمييز بين العمليات لأغراض خاصة والعمليات التجارية الخاضعة للضريبة من أصعب المسائل في قانون المنظمات غير الربحية، فهو يتحدّى بانتظام هذه المنظمات. ومن أجل تجنب المتأخرات الضريبية، يُنصح بالتحقق مسبقاً، في وقت مبكر من مرحلة التخطيط لنشاط اقتصادي، ما إذا كانت المتطلبات لفرض الامتيازات الضريبية على الأعمال ذات الأغراض الخاصة مستوفاة بالكامل.

التسجيل

في هذه المرحلة، يجب تحديد موعدٍ مع كاتب العدل وتزويده بالنظام الأساسي وبروتوكول التأسيس الموقع عليهما. بناءً على ذلك، يُعدّ كاتب العدل وثيقةً على أعضاء مجلس الإدارة التوقيع عليها بحضوره لتتم إحالة هذه الوثيقة وبروتوكول التأسيس والنظام الأساسي مباشرةً إلى **سجل الجمعيات**. **تكلف هذه العملية ٧٥ يورو + رسوم كاتب العدل (حوالي ٥٠ - ١٠٠ يورو).**

● **للتذكير أنه في حال تمثيل عضوين من مجلس الإدارة للجمعية سوياً، يجب التأكد من حضورهما معاً إلى الموعد، أو ينبغي تحديد موعد مع كاتب العدل في مكان إقامتهما.** يتطلب هذا الإجراء أحياناً شهادة تصديق، وهي وثيقة إضافية يُعدّها كاتب العدل، وتعتبر مهمة خاصةً لعمليات التوثيق العدلي الجارية خارج الاتحاد الأوروبي.

يجب إبلاغ السجل بكل تغيير يطل البيانات الأساسية، ما يشمل التعديلات التي تطرأ على مجلس الإدارة والعنوان والاسم. بينما تمرّ التغييرات في أعضاء مجلس الإدارة عبر كاتب العدل، وترسل التغييرات الأخرى مباشرةً إلى السجل. وبالعادة، يُكلف إحداث تغيير في السجل مبلغاً صغيراً من المال.

فتح حسابٍ مصرفي

لفتح حسابٍ مصرفي، يمكن اختيار المصرف الذي تفضّل(و)نه والذي يقدم أسعاراً خاصة للجمعيات المسجلة. من الخيارات المتاحة، Sparkasse أو Commerzbank أو بنكاً أخلاقياً مثل GLS Bank. يفتح مجلس الإدارة الحساب المصرفي باسم الجمعية المسجلة. وعند بدء عملية تسجيل الجمعية في السجل، قد تمنحك/ن بعض المصارف بالفعل مزايا جمعية مسجلة غير ربحية. في حين تعذر ذلك، يمكنكم/ن فتح حسابٍ تجاري عادي وتبديله لاحقاً.

الحصول على رقم ضريبي

يمكن الحصول على رقم ضريبي بعد تأسيس الجمعية وعند بدء عملية التسجيل. يمكنكم/ن (وربما ينبغي عليكم/ن) تكليف مستشاركم/ن الضريبي بإجراء جميع الاتصالات نيابة عنكم/ن. قد ينصحكم/ن بتقديم طلب الحصول على الرقم الضريبي وتأكيد إقرار استيفاء المتطلبات (للإعفاء الضريبي) في النظام الأساسي كما هو المنصوص عليه في المادة ٦٠ من قانون الضرائب في ألمانيا في آن واحد.

الرقم الضريبي هو الرقم الفريد الذي يُسجّل به الكيان لدى مصلحة الضرائب. وهو ضروري لجميع الإقرارات الضريبية ولأي تواصل مع المصلحة.

للحصول على رقم ضريبي، يمكنكم/ن (وينبغي عليكم/ن) تكليف مستشاركم/ن الضريبي للقيام بالعملية أو ملء الاستمارة بأنفسكم/ن:

موقع BZSt - لإصدار رقم ضريبي - العنوان
Online-Beantragung

المحاسبة وإدارة المالية في الجمعية المسجلة

المحاسبة

تتحقق السلطات من الإجراءات المحاسبية في الجمعية لرصد الالتزامات المتعلقة بالضرائب والرسوم. وتقع مسؤولية المحاسبة في الجمعية المسجلة على عاتق مجلس الإدارة أو المدير العام. وبالتالي، يتعين على مجلس الإدارة ضمان تنفيذ الإجراءات بشكل صحيح. فإن واجب تقديم المعلومات حول مداخل الجمعية ونفقاتها إلى الأعضاء أثناء الاجتماع العام مكرس في القانون من ناحية، وهو جزء من معظم الأنظمة الأساسية للجمعيات، من ناحية أخرى.

يمكن الاطلاع على جميع الأحكام المتعلقة بالالتزامات المحاسبية ومسك الحسابات داخل الجمعيات في المادتين 259 و666 من القانون المدني الألماني.

وبمجرد تسجيلها، تشارك الجمعية ككيان قانوني في المعاملات الاقتصادية، ما يشير إلى ضرورة الاحتفاظ بالحسابات حتى في غياب النية بتحقيق أي ربح.

فموجب الفقرة 3 من المادة 63 من قانون الضرائب في ألمانيا، يجب أن تُثبت كل مؤسسة، من خلال التسجيل المناسب لجميع المداخل والنفقات، أن إدارتها تسعى إلى تحقيق أغراضها المحددة في النظام الأساسي.

● **للتذكير**، إن لم توظفوا/ن في طاقمكم/ن أي **خبير محاسبة** يكون على دراية بخصائص متطلبات الصفة غير الربحية، يُنصح بشدة القيام فقط بتحضير مسك الحسابات في المنظمة والاستعانة بالمستشارين الضريبيين لإعداد تقارير المحاسبة وتقارير نهاية العام. ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة عندما تتلقى الجمعية التمويل والمنح والهبات من مصادر مختلفة.

الإدارة المالية والتنظيم الإداري

تشكّل الإدارة المالية والتنظيم الإداري دعامة لأي منظمة مستدامة ولا ينبغي الاستهانة بهما.

وفي الوضع الأمثل، قد يكون أحد أعضاء فريقكم/ن مؤهلاً للاضطلاع بهذا الدور أو يمكنكم/ن توظيف شخص ما لتوليّه أو اللجوء إلى مستشار خارجي. ويعتمد حجم العمل وتعقيده على مدى تعقيد العملية وحجم الأعمال السنوية وعدد الموظفين والموظفين المستقلين، وما إلى ذلك.

معلومات أساسية
المقدمة
الجمعية غير المسجلة والجمعية المسجلة
هيكلية الجمعية المسجلة
دور الجمعية العامة
عملية التأسيس - دليل مفصل
غرض الجمعية
الاجتماع التأسيسي والبروتوكول
المحاسبة والإدارة المالية في الجمعية المسجلة
المحاسبة
الإدارة المالية والتنظيم الإداري
المصطلحات المتكررة
ما علمتنا إياه تجاربنا
في الختام

المصطلحات المتكررة

Amtsgericht	المحكمة المدنية	Vorstandsmitglieder	أعضاء مجلس الإدارة	Vorstand	مجلس الإدارة	Beirat	المجلس الاستشاري
Ausländerverein	الجمعية الأجنبية	Finanzamt	مصلحة الضرائب	Angestellte*r	موظف(ون)	Wirtschaftlicher Zweckbetrieb	عملية تجارية
Gründungsmitglied	عضو مؤسس	Scheinselbständigkeit	العمل الحر الزائف أو الظاهري	Gründungsversammlung	الاجتماع التأسيسي		
Idealer Bereich	النطاق المثالي	Mitgliederversammlung	الجمعية العامة	Freiberufler*in	موظف(ون) مستقل(ون)	Gründungsprotokoll	بروتوكول التأسيس
Vereinszweck	غرض الجمعية	Notar	كاتب العدل	Gemeinnützigkeit	الصفة غير الربحية	Mitglied	عضو
Satzung	نظام أساسي	Zweckbetrieb	عملية لأغراض خاصة	Eingetragener Verein	جمعية مسجلة	Vereinsregister	سجل الجمعيات
		Steuerbefreiung	الإعفاء الضريبي	Steuernummer	الرقم الضريبي	Steuerberater*in	مستشار ضريبي

ما علمتنا إياه تجاربنا

الملحق ا: دراسة حالة "نورس"

"نورس" | Nawras for the Artist

الترويج للفنانين المهاجرين من خلال برامج الدعم وورش العمل القانونية والفعاليات الثقافية.

حول المؤسسة

"نورس" هي مؤسسة غير ربحية تأسست في برلين عام 2017، تسعى إلى ضمان استمرارية الفن والثقافة المهاجرين. تدعم مؤسسة نورس الفنانين المهاجرين في ألمانيا عبر استحداث الفرص وتيسير الشراكات، ضمن مناخ حرّ ومضياف يساعد الفنان المحترف على متابعة عمله الفني بشكل مستقل وبالشراكة مع غيره في عملية تواصل واعية وندية وعادلة ومجدية بطريقة فعّالة ومؤثرة في بيئته الجديدة في ألمانيا.

ومؤسسة نورس مساحة لإقامة علاقات تعاون وشبكات قائمة على التفاهم المتبادل والمساواة. مع احترام كبير لمهنية الفنانين الممثلين، نشجّع على إبراز الإنتاجات الثقافية للمهاجرين للجمهورين الألماني والعالمية. لهذا السبب، من الضروري توفير بيئة مناسبة للفنانين المهاجرين لمساعدتهم على متابعة عملهم الفني دون الحاجة إلى الانخراط في أجنّات أو موضوعات محدّدة تبعدهم عن مشاريعهم الفنية الشخصية.

اسم المؤسسة:
نورس

مدير المؤسسة:
مضر الحجي، المدير الفني

الصفة:
جمعية مسجلة (e.V)، منظمة غير ربحية

المقر:
Platz der Vereinten Nationen, 10249 4
برلين، ألمانيا

الفريق:
أربعة أعضاء

الموقع الإلكتروني: Nawras.org/2021

أعضاء المجموعة التأسيسية لنورس هم مجموعة فنانين سوريين و مهاجرين مقيمين في برلين تمثل تجاربهم الخاصة نقطة انطلاق لفهم احتياجات الفنانين في المهجر.

أولويتنا الرئيسية هي دعم الفنانين المهاجرين في تجاربهم الجديدة في ألمانيا. لذا لا نرغب في الترويج لمقاربة إثارة الفضول أو الاستغلال التي غالباً ما كانت توجّه إلى الفنانين المهاجرين في بيئتهم الجديدة. انطلاقاً من ذلك، نسعى لكسر الصورة النمطية عن الإنسان "المهاجر" و "الفنان" عبر إتاحة الفرصة للفنانين لتقديم أنفسهم.

التحديات

منذ أن خطرت فكرة تأسيس "نورس" كمؤسسة لأول مرّة في بال مجموعة من الفنانين المحترفين والمدراء الثقافيين السوريين النازحين في عام 2016، ساد شعور من الإحباط فيما يتعلّق بعملية التسجيل والمسائل القانونية التي بدت وكأنها عملية بيروقراطية طويلة ومخيفة حتّى بالنسبة للفنانين الألمان المحليين والعاملين في المجال الثقافي الذين يواجهون تحديات مختلفة عن تلك التي قد يواجهها الفنانون المهاجرون.

و كانت المشكلة الأساسية التي واجهتها "نورس" في بداية عملية التسجيل تكمن في نقص المعلومات الملموسة حول حيثيات هذه العملية في ألمانيا. بدى ذلك جلياً خاصة بالنسبة للأشخاص الذين لم يتقنوا بعد اللغة الألمانية، لا سيّما أن الأعضاء المؤسسين كانوا فنانين وعاملين في المجال الثقافي نزحوا مؤخراً، وكانت تنقصهم المعرفة الكافية حول القطاع الفني والثقافي الألماني وأشكال المنظمات والجمعيات المحلية أو الأطر التي تحكمها، ناهيك عن عملية التسجيل القانوني المرهقة. الأمر بدى مستحيلاً في عام 2016 في برلين لمجموعة من المحترفين الذين أرادوا متابعة مهنتهم وإيجاد المركز الداعم الذي يمكن أن يشكّل لاحقاً مؤسسة قوية ومستقرة تسعى إلى ضمان استمرارية ودعم الفن السوري في المهجر والفن المهاجر بشكل عام.

وبرزت مسألة أخرى أيضاً بينما كان الأعضاء المؤسسون يبنون شراكات مع مدراء ثقافيين ألمان ممن يتشاطرون طريقة التفكير نفسها ليكونوا أعضاء مؤسسين وتشكيل نواة "نورس" بصفتها جمعية ألمانية مسجلة (eingetragener Verein)، ألا وهي فهم طيف الاحتياجات ذات الأولوية الأولى بالنسبة للفنانين المهاجرين وكيفية دعمهم، وهي أمور لم يتم التعبير عنها ووجب الاتفاق عليها منذ المراحل المبكرة، وكانت بحد ذاتها عملية طويلة ومعقدة.

وعلاوة على ذلك، برزت المشاكل التقليدية لأي مؤسسة ناشئة، أي عاملي الوقت والمال، أي تأمين الأموال وتخصيص الوقت لعملية التسجيل قبل إطلاق "نورس" لأول برنامج لها. وتمكّن فريق من الأفراد المندفعين، وكانوا فنانين مستقلّين يستكشفون المشهد الفني والثقافي الألماني، من بناء علاقات متينة مع المنظمات المحلية كفنانين مستقلّين، مع الاعتماد بشكل كبير على تجاربهم الجديدة من خلال المشاريع والشراكات. وقد لعبت هذه العلاقات دوراً أساسياً عند تأسيس "نورس".

الحلول - الخطوات اللاحقة

التعلّم بارتكاب الأخطاء والاستفادة من المنظّمات الأخرى في برلين التي خاضت نفس تجربة عملية التسجيل والتجارب الشخصية للأعضاء المؤسسين، شكّلا السبيل الوحيد لإتمام "نورس" هذه العملية بنجاح.

والصعوبات التي برزت خلال تأسيس وتسجيل "نورس" لم تتم معالجتها بسهولة من وجهة نظر الفنّانين المهاجرين الذين يتطلّعون إلى تكوين جمعية ألمانية مسجّلة مختلطة تهدف إلى تعزيز الفنون والثقافة في المهجر. ومازالت مؤسسة "نورس" تسعى إلى محاولة النظر في مختلف المقاربات للمساهمة في سد فجوة غياب المعلومات على جميع الأصعدة لدى الفنّانين والعاملين في المجال الثقافي والمدراء الثقافيين. ومن هذا المنظور تحديداً، برزت الفكرة الأساسية لتنفيذ "سند: برنامج الدعم القانوني للفنّانين والعاملين في المجال الثقافي في ألمانيا".

طوّرت "نورس" برنامج "سند" على شكل سلسلة من الاجتماعات الهادفة إلى تحسين المعرفة القانونية للفنّانين والعاملين في المجال الثقافي الذين غادروا، أو في طور مغادرة، المنطقة العربية باتجاه ألمانيا. وخلال الاجتماعات الستة، التي تركّزت كل منها حول موضوع قانوني معيّن، تمكّنت "نورس" من جمع ستة مستندات مختلفة، شكّلت المقدّمة الأولى باللغة العربية إلى عدد من المواضيع التي تشغل بال كل الفنّانين المهاجرين والعاملين في المجال الثقافي والمدراء الثقافيين. وتضمّنت المواضيع الضرائب

والصندوق الاجتماعي للفنّانين (Künstlersozialkasse) والعمل الحر وحقوق النشر وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتسجيل الجمعيات والمنظّمات (جمعيات مسجّلة). وخلال الاجتماع حول تسجيل الجمعيات غير الربحية، تلقينا أسئلة كثيرة حول أمور كان الأعضاء المؤسسون سبق أن اختبروها وحاولوا توفير كل المعلومات اللازمة، إن كان على شكل رابط أو ملاحظة توجيهية، بهدف مساعدة الأشخاص الذين ينوون إنشاء جمعية مسجّلة، ولكن لا يعرفون من أين يبدؤون.

وبدأت الأعداد المتزايدة لمصادر المعلومات حول التسجيل والترخيص وأنظمة الضرائب التي توفرها العديد من المنظّمات المحلية ومنظّمات المهاجرين وورش الأعمال الفنية والأكاديمية، بالإضافة إلى تضييق فجوة الاختلافات وتوفير فهم أفضل للاحتياجات التي عبّرت عنها الجمعيات المسجّلة والمنظّمات التي تتعامل مع الفنّانين المهاجرين، بإحداث تأثير حول النظرة تجاه البيروقراطية الألمانية فيما يتعلّق بتسجيل المنظّمات غير الربحية والجمعيات المسجّلة.

ما علمتنا إياه تجاربنا

الملحق ٢: دراسة حالة "ناس"

شبكة الشاشات العربية البديلة "ناس" (جمعية مسجلة)

برنامج المنح الذي يدفعكم/ن لتغيير حساباتكم/ن

حول الشبكة

تأسست شبكة "ناس" في عام 2009، وقد نمت لتضمّ كوكبة من فضاءات عرض الأفلام حيث تتكشف العوالم والمعرفة من خلال التجربة الجماعية لمشاهدة الأفلام في الأماكن العامة والغوص في الفكر ونقد الثقافة من خلال عدسة السينما العربية. ولأكثر من عقد من الزمن، قام تحالف من عارضي أفلام متنوعين بجمع وتوزيع الأفلام بين بعضهم البعض، وتبادل الموارد والمهارات والعمل معًا لبناء ثقافة سينمائية نابضة بالحياة في المنطقة الناطقة باللغة العربية.

الشاشات العربية البديلة التي تشكّل شبكة "ناس" هي أيضًا مواقع ممارسة سياسات ثقافية. وبالتالي، في عملية بناء الشبكات وترسيخ المجتمعات، تعتمد "ناس" بشكل كبير على التعلّم من الأقران واتخاذ القرارات التشاركية والحوكمة بهدف تعزيز المسؤولية المشتركة والشعور بالملكية للوفاء بمهمتها الثلاثية في مناصرة الممارسات المتوازنة في الاقتصاد الثقافي، والتغلّب على العزلة والتشرذم، وتوسيع نطاق الوصول إلى قطاع السينما.

ومن خلال برامجها المختلفة، تدعم "ناس" تطوير هياكل السينما كمراكز للتفكير النقدي والحوار حول الأفلام. فبرنامج المنح "مشابك سينمائية"، يهدف إلى توجيه الأعضاء نحو فرص جديدة لاستقرار المهني والتطوير البرامجي وتعزيز التعاون والتضامن فيما بينهم. وعلى مستوى التحالفات، تركّز "ناس" على إنتاج المعرفة ونشر الموارد والتأزر بين القطاعات وتحليل مشاريع جديدة تمس المحفوظات والأسئلة حول السياسة الثقافية. وأخيرًا، تقدّم "ناس" التدريب وورش العمل والاجتماعات الإقليمية وتحافظ على مبادرة "فرص السفر"، ممّا يشجّع على التنقل من أجل حضور الاجتماعات والإقامات الفنية ومهرجانات الأفلام في مناطق جغرافية جديدة والمشاركة في الفعاليات السينمائية.

وتضم الشبكة 21 مشتركًا أساسيًا وفرعيًا في 11 بلد عربي. عضوية "ناس" تشمل دور السينما ونوادي السينما والمراكز الثقافية ومنصات الإعلام والنشر والمبادرات التعليمية والمهرجانات السينمائية وغيرها من الشبكات، كما الجمعيات غير الربحية والمؤسسات والشركات المحدودة المسؤولية، بالإضافة إلى كيانات قانونية أخرى وحتى مبادرات غير مسجلة.

اسم المؤسسة:

شبكة الشاشات العربية البديلة "ناس" (جمعية مسجلة)

المدير:

جووي حرفوش، المدير التنفيذي

الصفة:

جمعية مسجلة (.e.v)، منظمة غير ربحية

المقر:

برلين، ألمانيا

الفريق:

خمسة أشخاص

الموقع الإلكتروني: naasnetwork.org

"ناس" مسجلة في بيروت بصفتها جمعية غير ربحية منذ عام ٢٠١٧. استجابةً لحاجة الشبكة إلى إيجاد مكانًا مشتركًا للالتقاء يسهل الوصول إليه من قبل جميع مشتركي الشبكة ويتمتع بأقل عدد من القيود المفروضة على الحركة، برزت فكرة تأسيس جمعية "ناس" في برلين. لكن الأزمات الاقتصادية والمالية اللتان عصفتا ببلدان منذ نهاية العام ٢٠١٩ فرضتا ضرورة تسريع تحقيق هذه الفكرة. لذا انتقل فريق العمل إلى برلين وبدأ عملية التسجيل في عام ٢٠٢٠.

التحديات

المشكلة الأساسية التي واجهناها خلال عملية التسجيل هي ضمّ أعضاء الشبكة إلى الجمعية العامة. وكون أحد أهم برامجنا يتضمن إعادة توزيع للمنح على أعضاء الشبكة كجزء من الدعم المؤسسي والبرامجي مثل عثرة. إذ تبين أن ذلك يتعارض بشكل مباشر مع فصل الأغراض ذات الامتياز الضريبي "من قانون الضرائب في ألمانيا. ينص هذا الفصل على أنه لا اعتبار جمعية ما على أنها جمعية غير ربحية تتمتع بصفة الامتياز الضريبي، يجب أن تكون غير هادفة للربح، أي ألا تتوخى مصالحها الاقتصادية الخاصة بشكل أساسي وألا يكون للأعضاء مستحقات من أموال الجمعية. وبناءً على ذلك، إذا أراد أعضاء الشبكة أن يخدموا في الجمعية العامة للجمعية في ألمانيا، فإن تنقل الأموال باستمرار من حساب الجمعية المصرفي إلى حسابات أعضاء الجمعية العامة ضمن برنامج المنح سيدق ناقوس الخطر لمصلحة الضرائب (Finanzamt) في برلين.

وبالإضافة إلى الحد من استخدام أموال الجمعية وحصرها بأهداف غيرية، يركّز الفصل أعلاه على ضرورة سعي الجمعية وراء هذه الأغراض مباشرة، أو ما يسمّى مبدأ العمل بشكل مباشر. ويدعو ذلك الجمعية لأن تصبو إلى تحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها في النظام الأساسي بشكل مباشر، وليس تقديم المنح أو تمويل منظمات أخرى مماثلة لتنفيذ الأنشطة في مجال الجمعية نيابةً عنها.

حتى لو كانت هذه الأنشطة تتماشى صراحةً ومباشرةً مع أهداف الجمعية التي حددتها لنفسها في النظام الأساسي. والجدير بالذكر أن منح الأموال مسموح به من حيث المبدأ من قبل مصلحة الضرائب، ولكنه يصبح إشكاليًا عندما تكون المنح النشاط الأساسي أو الوحيد الذي تقوم به الجمعية.

والمنطق الكامن خلف مبدأ عدم الوساطة (أو مبدأ العمل بشكل مباشر) مفاده أنه عندما تنفذ الجمعية أهدافها بشكل مباشر، فإن هذه المعاملات ستظهر على حساباتها المالية الخاصة ما يسهل على مصلحة الضرائب مراقبة كيفية استخدام الأموال خلال عملية التدقيق. مشروع المنح يصعب على مصلحة الضرائب مراقبة كيفية استخدام الأموال عندما تظهر كشوفات حساباتنا المصرفية مبالغ كبيرة من المال تتحول إلى منظمات وأفراد قاطنين خارج ألمانيا. في هذه الحالة، لن تستطيع مصلحة الضرائب التأكد من كوننا نستخدم هذه الأموال للأغراض المذكورة في النظام الأساسي فحسب كما ندعي أم لا. وننوه أيضًا أن المسألة ما زالت تعتبر إشكالية بالنسبة لمصلحة الضرائب، حتى لو كانت هذه الجهات (منظمات/أفراد) المتلقية للمنح متواجدة في ألمانيا أو تتمتع بصفة قانونية في ألمانيا.

الحلول - الخطوات اللاحقة

من جهة، كان مهم لنا أن يصبح أعضاء الشبكة الهيئة القانونية الأسمى في الجمعية. ومن جهة أخرى، لم نرد التفريط ببرنامج المنح، فحجم الجمعية يسمح لها الوصول إلى فرص تمويل ومفاوضة للشروط بشكل لا يتوفر للأعضاء بشكل منفرد. علاوة على ذلك، نعتبر برنامج المنح أساسيًا لتطوير الشراكات والتآزر بين أعضاء الشبكة خاصة في نهجه التشاركي الحالي.

وبعد دراسة معمقة، اتضح لنا أن ضم أعضاء من قطاع السينما في المنطقة العربية للجمعية العامة لمنظمة ألمانية يزيد من تعقيد عملية تسجيل "ناس" في برلين. وباعتبارها جمعية محلية، يتوجب الإيفاء بحصة 51% من عضوية الجمعية العامة لأفراد ألمان ومن الاتحاد الأوروبي لتمكّن من التسجيل على أنها جمعية محلية والعمل على هذا الأساس. ومع انضمام أعضاء جدد من قطاع السينما من العالم العربي إلى الشبكة سنويًا، يصعب المحافظة على نسبة 51% بشكل متناسب. وكنا قد بحثنا في خيار تأسيس "ناس" كجمعية أجنبية كونه أمر مسموح به في القانون الألماني، ليتبين لنا لاحقًا أنه طريق محفوف بعدم اليقين. عدا عن أن المؤسسات الأجنبية في ألمانيا تخضع لمستويات أعلى من القيود والتدقيق.

وبناءً على ذلك، قرّرنا التخلي عن فكرة ضم أعضاء الشبكة إلى الجمعية العامة وفضلنا الإبقاء على برنامج المنح بصيغة جديدة تراعي القانون الألماني. ومن ثم عيّنا سبعة أعضاء من خارج الشبكة ليتولوا مسؤوليات ضمن الجمعية العامة. وبهدف الحفاظ على مكانة الأعضاء في الجمعية وضمان مشاركتهم بعملية صنع القرار، شكلنا لجنة استشارية مؤلفة من ممثلين عن أعضاء الشبكة ليعملوا جنبًا إلى جنب مع مجلس الإدارة وبصيغة يضمنها النظام الأساسي للجمعية المسجلة.

وعلاوةً على ذلك، ذكرنا بشكل واضح أن المنح، وخاصة تلك المقدمة إلى المنظمات في المناطق الناطقة باللغة العربية، هي من بين الأنشطة المختلفة المذكورة في النظام الأساسي. ووافقت على ذلك مصلحة الضرائب في برلين بعد بعض التحفظات. فالفقرة 58.1 من قانون الضرائب تحكم صراحةً أنشطة المنح. إضافةً إلى أننا عملنا بشكل وثيق مع محامٍ على صياغة عقود المنح بطريقة تتوخى الفروقات الدقيقة في قانون المنظمات غير الربحية في ألمانيا. بناءً على ذلك، صرّحنا عن أعضاء الشبكة شركاء يعملون مع "ناس" لتعزيز مهمتها في المنطقة. وينص ذلك على أنه يجب علينا مراقبة التمويل الممنوح لهم. إضافةً إلى ذلك، تحتفظ "ناس" بالأموال الممنوحة وتملك حريّة التصرف بها.

كما يجب على العقود أن تذكر صراحةً المخرجات والنفقات التي يُصرف التمويل عليها. وإضافةً إلى ذلك، على العقود أن تضمن وجود آليات قائمة لرصد هذا التمويل، كتقديم المستفيدين تقارير لصالح "ناس"، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يمكن صرف التمويل على النفقات البرمجية فقط بنسبة محدودة لتغطية الموظفين أو النفقات العامة. والأهم من كل ذلك، على المستفيدين أن يوفروا لـ "ناس" جميع المستندات الداعمة (الفواتير وقسائم الشراء والعقود) المرتبطة بنفقات المنحة. وبالمقابل، ينبغي على "ناس" الاحتفاظ بهذه المستندات في حساباتها إلى حين حلول التدقيق الدوري الذي تجريه مصلحة الضرائب. أخيرًا، يجب على الجمعيات التي تتلقى أموالًا منا أن تتمتع بصفة قانونية غير ربحية إذا كانت داخل ألمانيا والاتحاد الأوروبي، أو صفة قانونية معادلة للمنظمات غير الربحية في حال تواجدها خارج الاتحاد الأوروبي. وقد أخبرنا محامونا أنه يمكننا، بل ويجب علينا، التحقق من الصفة القانونية للمنظمات التي سوف تتلقى أموالًا منا مع مكتب الضرائب، حيث يمكنهم إخبارنا مسبقًا ما إذا كانت هذه الجمعيات تعتبر معادلة لمؤسسة غير ربحية في الاتحاد الأوروبي أم لا.

ويجب أن ننوه أنه قبل تسجيل "ناس" في ألمانيا، لم تختلف طريقة عمل "ناس" فيما يتعلق بالمنح عما ذكر سابقاً. إضافة إلى أننا نتحمل مسؤولية قانونية أمام مانحيننا، بالطريقة نفسها. ولذلك علينا رصد كيفية استخدام الأموال. حيث أنه علينا أن نطلب إلى الأعضاء تقديم تقارير دورية بالإضافة إلى كل المستندات الداعمة الخاصة بنفقات المنح.

وتتعلق آخر نقطة في هذا الصدد بمبدأ آخر في القانون الضريبي للجمعيات غير الربحية في ألمانيا هو أن أحكام صفة الجمعية غير الربحية تفرض على هذه الجمعية تقديم خدماتها إلى الجمهور العام دون تمييز أو تفضيل. ويعود للجمعية مبدئياً اتخاذ القرار حول من سيستفيد من خدماتها، إلا أنه يجب توفير الخدمات والإعلان عنها كدعوة مفتوحة للجميع تبعاً لمعايير أهلية شفافة. ولفت محامونا انتباهنا إلى أننا يجب أن نكون حذرين عند وجود نظام عضوية ضمن الشبكة بسياسة تحصر الوصول إلى الامتيازات والخدمات التي تقدمها الشبكة بالأعضاء، بما في ذلك المنح. ودفاعاً عن موقفنا، جادلنا بأن سياسة العضوية الخاصة بنا للانضمام إلى الشبكة في المقام الأول مفتوحة لكل المرشّحين المؤهلين والذين سيحصلون على امتيازات حصرية فقط بعد اجتيازهم عملية اختيار موضوعية استناداً إلى معايير شفافة ومعلنة. إلا أنه بشكل عام، يجب الإعلان عن خدمات وعروض الجمعية إلى الجمهور العام.

ومع كل هذه البهلوانيات القانونية التي اضطررنا إلى القيام بها للحفاظ على صمّام أمان الشبكة، بالإضافة إلى كل التدابير التي اتخذناها للتأكد من أن أنشطة المنح تدرج ضمن قانون الضرائب للجمعيات غير الربحية في ألمانيا، فقد تم تحذيرنا بأن مجرد انخراطنا بتحويل مبالغ كبيرة من المال إلى خارج الجمعية، وخاصةً إلى خارج ألمانيا، سيعرّضنا إلى تدقيق شديد من قبل مصلحة الضرائب. مع ذلك، فإن التسجيل كجمعية غير ربحية (e.V) يمنح الكثير من الحرية لمؤسسات المجتمع المدني لأنها نسبياً أحد الأشكال القانونية الأقل خضوعاً للتنظيمات الحكومية والأسهل من حيث المتطلبات والشروط مقارنةً مع الأشكال القانونية الأخرى في ألمانيا، ما يسمح للجمعية بصياغة أنظمتها وقوانينها الداخلية بالطريقة التي تراها مناسبة لأهدافها غير الربحية.

في الختام

دليل "تسجيل جمعية في ألمانيا" هو بلورة التجارب التي خضناها كجمعيات أعادت تأسيس كياناتها في ألمانيا. تجد(و)ن في طيَّاته جميع الخطوات اللازمة للتسجيل و الموارد التي أفادتنا، عله يكون بديلاً ممنهجاً للمعلومات المبعثرة عبر الإنترنت مما يسهل عملية التسجيل عليكم/ن. قمنا بنسج هذا الدليل بهدف تبسيط العملية والتأكيد على سهولة خوض هذه المرحلة في حال توفرت الأدوات والدعم المناسبين. نأمل أن تشعروا/ن بالثقة بعد قراءتكم/ن للدليل وأن نكون قد نجحنا في تشجيعكم/ن على مواصلة العمل.

وانطلاقاً من رغبتنا بتوفير هذا الدليل لمساعدة العاملين الثقافيين في تجاوز القيود وتفعيل عملهم، نرغب بدعوتكم/ن لمشاركة خبرتكم/ن وتجربتكم/ن. مشاركتكم/ن ستغني الدليل وستوفر وجهات نظر متعددة.

ندعوكم/ن إذاً لزيارة [الملف الإلكتروني التشاركي](#)، ومشاركتنا تجاربكم/ن الخاصة في التسجيل كمساهمة في التطوير التشاركي المستمر لهذا الدليل.

→ العودة إلى صفحة المحتويات.

ناس · NAAS

